

وثلاث ثمانية **وعند عيسى ابن ابيان** كان محدثا
 وتفقده على الامام محمد ومات سنة احدى
 وعشرين وما ثبت **بتعارضان** ولما
 اختلف عمل المحدث احتج الى الاصل **والا**
صل فيه اي في ترجيح المثبت او النافي
ان النفي اي المثني **ان كان من جنس ما**
يعرف بدليله بان كان مبنيا على دليل او
كان مما يتقاسمه حاله هل ينفي على دليل اول
 بان كان امرامشبهها يجوز ان يعرف بدليله
 ويجوز ان يعتمد الخبر ظاهر الحال **لكن**
عرف ان الراوي النافي **اعتمد المعرفة** اي
 لم ين خبره على ظاهر الحال **كان النفي** في
 هاتين الصورتين **مثل الاثبات** في القوة
 فتعارضان لتساويهما قوة ويطلب
 الترجيح من وجه آخر كما قال ابن ابيان
 وان لم يعارضه بشيء عمل به كالاتبات **والا**
 يكن مما يعرف بدليله بل باستصحاب الحال
 ولا مما يعرف ان الراوي اعتمد دليل المعرفة
فلا يكون النفي في هاتين الصورتين كالاتبات
 فلا يعارضه **فالنفي في حديث بريرة وهو ما**
روى انها اعتقت وزوجها عبد خبيرها
 الرسول مما اي من النفي الذي لا يعرف الا بظاهر
 الحال وهو ان اليهودية كانت ثابتة قبل
 العتق فظهر ظاهر الحال لان معناه ان
 رقبته لم تنفس بعد وهذا نفي لا يدرك عيانا

قوله كالاتبات فانه ان لم يعارضه نفي
عمل به

بل

بل يوق على ما كان فلم يعارض نفي الحرة الاثبات
 وهو ما روى انها اعتقت وزوجها حرة
 فنخرها الرسول على الله عليه السلام فاخذنا
 بالمشيت فتخيرا اذا اعتقت وزوجها حرة
 النفي في حديث ميمونة وهو ما روى ابن
 عباس انه عليه السلام تزوجها وهو حرم
 وهذا نافي اذ الاجرام كان ثابتا قبل التزوج
 مما اي من النفي الذي يعرف بدليله وهو
 المحرم فعارض نفي الاثبات وهو الحرف
 هو ما روى زيد انه عليه السلام تزوجها
 وهو حلال فلما تعارض صير الى الترجيح
 وجعل رواية ابن عباس اولى من رواية
 زيد ابن الاصم لانه اي يزيد لا بعد له اي
 ابن عباس في الضبط والاتقان فاخذ
 ائمتنا بالثاني وجوزوا تكاح المحرم وطهارة
 الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله
 كالنجاسة والحرة فان الخبر يصحهما
 الدليل فوقع التعارض بين الخبرين فيما
 اذا اخبر بخبرين نجاسة الماء او حرة الطعام
 واخر بطهارته او حله فالخبر بالطهارة والحل
 نافي للعارض والنفي هنا يحتمل ان يبني على دليل
 او على ظاهر الحال فانعرف انه اخبر على ظاهر الحال
 لم يعارض المثبت وان علم انه اخبر بدليل
 عارض المثبت **فوجب العمل بالاصل**
 وهو الطهارة والحل لان الاستصحاب وان

قوله تعارض الاثبات اي سواء فطلب
الترجيح من وجه اخر وهو صافقه
الراوي

بالتالي